مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن

كلية التربية الخمس

جامعة المرقب

العدد العاشر

يناير 2017م

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

د/ صالح حسين الأخضر

أعضاء هيئة التحرير

د . ميلود عمار النفر

د . عبد الله محمد الجعكي

د . مفتاح محمد الشكري

د . خالد محمد التركي

استشارات فنية وتصميم الغلاف: أ. حسين ميلاد أبو شعالة

المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .
حقوق الطبع محفوظة للكلية .

بحوث العدد

- الحركات أبعاض حروف المد واللين .
- التفكير الإيجابي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية (لدى عينة من الشباب الليبيين)
- أثر التلوث البصري في التأثير على جمالية المدينة "مدينة زليتن كنموذج".
- الاحتجاج بالحديث الضعيف.
- مفهوم الخيال عند سارتر.
- الأَحْكَامُ النَّحْوِيَّةُ المُتَعَلِّقةُ بِالمَوصُولَاتِ الحَرْفِيَّةِ.
- القيم الدلالية للفصل والاعتراض.
- الأبعاد الاجتماعية والثقافية لتنمية ثقافة الحوار في التعليم الجامعي الليبي دراسة ميدانية "جامعة مصراتة أنموذجا".
- العوامل الخمس الكبرى للشخصية وعلاقتها بجنوح الأحداث.
- تقدير الجريان السطحي بحوض وادي جبرون باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد.
- جهود المجامع اللغوية العربية في وضع المصطلحات العلمية.
- استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في تحديث الخرائط الورقية (الخرائط الجيولوجية كنموذج).
- ظاهرة القلب الصوتية بين القدامى والمحدثين.
- القول المهم في اعتراض الحصكفي على تعريف ابن هشام للجملة والكلام وأيهما أعم .
- حوادث المرور في ليبيا والأضرار الناجمة عنها.

- Fuzzy Complex Valued Metric Spaces
- Academic Difficulties In Learning Among Undergraduates In Universiti Sains Islam Malaysia**.**
- Some Applications Of A Linear Operator To A Certain Subclasses Of Analytic Functions With Negative Coefficients.

الافتتاحية

إن الفرد الناجح في حياته، وكذلك المجتمعات والدول هم الذين يحددون أهدافهم، ويضعون في حسبانهم تحقيقها، والوصول إليها، فإذا حدد الفرد والمجتمع لنفسه هدفا فلن يضيع في متاهات الحياة، وسوف يصل إلى المطلوب، فتحديد الهدف أمر مهم ومقوم من مقومات النجاح، لذا على الآباء والمربين، أن يعلموا الأبناء– ومنذ السنوات الأولى في دراستهم– أن يحددوا لأنفسهم أهدافا ينبغي عليهم الاجتهاد من أجل الوصول إليها وتحقيقها، كما يجب أن يعلموهم معايير الأهداف حتى تتوافق مع رغباتهم وقدراتهم.

وعلى المجتمع كله والدول في عالمنا العربي أن يضعوا أهدافا واضحة المعالم للنهوض بالمجتمع يعرفها الصغير قبل الكبير، والجاهل قبل المتعلم، فيسعى الجميع وتتضافر الجهود من أجل تحقيقها وتنفيذها، لا أن تكون طوباوية لا يشعر بها الأفراد، ولا يحسون بقيمتها، فلا يسعون ولا يتعاونون لتحقيقها، بل نجدهم في بعض الأحيان يعملون عكسها لعدم درايتهم بها.

ونتيجة لعدم وجود الأهداف الواضحة المعالم في مجتمعاتنا أفرادا وجماعات لم يصل الفرد منا– عقليا وفكريا واجتماعيا واقتصاديا– إلى مستوى المسؤولية؛ ولم تصل مجتمعاتنا إلى أولى درجات الرقي، فالملاحظ على شبابنا الإهمال والتسيب واللامبالاة نحو نفسه ونحو مجتمعه، فيقبل بأدنى المراتب ولم يعد في أنظارهم إلا أمرين: المال وبأي وجه كان، والمنصب المرموق دون السعي إلى مؤهلاته، فضعفت لديهم العزيمة، وخارت القوى، ووقع الكثير في سفاسف الأمور.

وفي المقابل نجد أن شبابا كانت أهدافهم واضحة، ومقاصدهم معروفة ارتقوا بفضل ذلك إلى مقامات مرموقة، ووصلوا إلى ما يطمحون إليه، مع شيء التشجيع والمتابعة، فمن سار الطريق وصل.

هيئة التحرير

د. محمد سالم العابر

كلية الآداب الخمس/جامعة المرقب

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، المبعوث رحمة للثقلين، أما بعد،

فإن علوم العربية ولا سيما النحو من العلوم المفروضة على المسلمين بوصف الكفاية، وما ذلك إلا ليقوم من تصدوا لذلك بالمحافظة على أصولها، وبث فروعها، والعمل على مغازلة مولودها؛ حتى تبقى حية جلية لكل طالب علم، ومتفقه دين، فبدون إتقانها أجمع علماء الأمة على عدم أحقية التصدر للفتوى أو حتى النظر في أقوال النحارير، من ذلك تلازم تعلم فروعها مع تطلع المجتهدين والطالبين لرضا رب العالمين بالتشرف بالتفقه في الدين، فكانت بذلك الحاجة للمتخصصين والمهتمين والعارفين بدقائق هذه العلوم؛ حتى ينقلوها بإخلاص إلى المحتاجين إلى جانب قناعتهم بأنهم مجرد نقلة لما نطقه الفصحاء المجيدين أبناء السليقة العربية ولا يدَّعون أنهم بذلك لأنساق اللغة واضعون، أو عليها يحافظون، فإن ذلك قد ورد فيه قرآن كريم، فالواضع لها هو الرحمن الرحيم والحافظ لها هو القوي المتين؛ ألا تراه قال في الكتاب العزيز: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ الأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ دلالة على توقيفها، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ تقريرا على حفظ القرآن الكريم النازل بهذه اللغة المجيدة، فبذلك علمنا أنها برعاية رب العزة محفوظة.

وأثناء معالجة مواضيع هذه الآلة الشريفة انكب العلماء على التأليف، جمعا وتقعيدا واستدلالا، ثم جاء من بعدهم من تعلم ما كتبوا، وكانت له نظرات فيما رأوا

وقرروا، فبرَّز أقوالهم، واعترض على بعض مقالهم، فكان في ذلك إثراء للمسألة، أو إيفاء للإجابة، وفي بعض الأحيان تجنٍّ على النحرير، أو عدم فهم لقوله ناتج من سوء التفسير، أو عدم استيعاب القولة؛ فوجب على من يقرأ هذا الاعتراض أن ينصف الناجع؛ حتى يعمر عقله بالنافع، وينير فكره بالساطع من الأجوبة الناتجة عن بحث في أصل المسألة، وتدويرها على لامعي الفن لعله يجد من لديه الحل، وهذا ما اصطلح عليه علماء هذا العصر بالاعتراضات النحوية، وهذه الظاهرة العلمية عبارة عن نقد بنَّاء لما يؤثر من كلام العلماء، وكان من ذلك ما هو مجاهرة وبحضور الجمهور في باحات المساجد ودواوين الأمراء، ومن أشهر تلك المناظرات بين النحاة وأقدمها ما حدث بين الكسائي وسيبويه فيما يعرف بالمسألة الزنبورية، ثم صار ذلك ديدن الشراح في كتبهم، فغالبا ما يتعرض الشارح لبعض آراء العالم الذي يشرح متنه بالنقد أو التفنيد أو التوهيم، وذلك بعرض الرأي ونقده وتحليله والتدليل على الرأي المقابل ومحاولة الجزم بصحته عن طريق الاستشهاد بالأدلة العقلية والسماعية المختلفة، وفي دراسة هذه الاعتراضات فائدة جمة للدارس من جوانب عدة أهما: تقوية المعلومات وترسيخها عن طريق الرجوع إلى مضانها والتجول في المصادر للبحث عن نقاط التلاقي ونقاط الاختلاف بين المعترِض والمعترَض عليه، ومحاولة فهم السبب الحقيقي للاعتراض، كما أن مدارسة اعتراضات العلماء على بعضهم ونقدهم آراء بعض يساعد طالب العلم على تكوين الشخصية الناقدة التي تنظر في كل رأي، فتسهم في تطويره أو تفنيده بعقلية فذة وأسلوب راقٍ.

أما في هذا البحث فستكون المشكلة المبحوثة هي اعتراض الحصكفي على رأي ابن هشام في تعريفه للجملة والكلام، وهي قضية مصطلحية تعرض لها كثير من علماء النحو في القديم والحديث سنحاول سبر أغوارها ومعالجتها، أما الدراسات السابقة لمثل هذه المشكلة، فكثيرة لحد صعوبة عدها، فالكثير من الطلبة تصدروا لدراسة اعتراض عالم على آخر، ويحدث ذلك كثيرا في شروح العلماء المتأخرين على أسلافهم المتقدمين، ومن ذلك: اعتراضات الأزهري على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح للأستاذ

غريب بن ياسين بن رشيد.

اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، عرض ودراسة الباحث: جمعة بن بنيوس السيالي .

اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل للباحث: محمد سعيد صالح ربيع الغامدي.

ولسنا شارحين لما في هذه المؤلفات لما في ذلك من إطالة على القارئ وهي متاحة في الإنترنت.

أما بحثنا هذا فإنه سيكون حول اعتراض ابن الملا الحصكفي المتوفى 1003هـ على ما أورده ابن هشام المتوفى761هـ في تعريفه للكلام والجملة والفرق بينهما، وسيكون في تمهيد ومبحثين.

المبحث التمهيدي: في فرعين:

الأول: معنى الاعتراض لغة واصطلاحا.

الثاني: نبذة عن المعترض عليه «ابن هشام» والمعترض« الحصكفي».

المبحث الأول: اعتراض الحصكفي على ابن هشام في تعريف الكلام والجملة وعلاقة الترادف بينهما.

المبحث الثاني: اعتراض الحصكفي على ابن هشام في مفهوم الفرق بين الجملة والكلام من حيث الخصوص والعموم.

هذا ونسأل الله أن يوفقنا في بحثنا هذا، ويفتح علينا وعلى القارئين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث التمهيدي: الفرع الأول

معنى الاعتراض لغة واصطلاحا

في هذا الفرع سنحاول البحث في ماهية الاعتراض لغة واصطلاحا حتى يتبلور الموضوع الذي نحن بصدد الشروع في بحثه.

الاعتراض لغة يدور معناه حول المنع والانتقاص والإصابة بالسهم، وعدم الاستقامة للقائد، قال الأزهري:«... يقال اعترض الشيء، إذا مَنَع، كالخشبة المعترضة في الطريق تمنع السالكين سلوكها، واعترض فلانٌ عِرضَ فلانٍ، إذا وقع فيه وتنقصه في عِرضه وحَسَبه. ويقال اعترض له بسهم، إذا أقبل به قُبْلَه فأصابه. واعترض الفرسُ في رَسَنه، إذا لم يستقمْ لقائده»[1]، أما في الاصطلاح، فقد عرف بأنه: «حجة أو دليل يراد به استحالة دليل أو رأي ما»[2]

إذن الاعتراض حجة أو دليل يؤتى به لنقض رأي بالكلية أو لنقض دليل ذلك الرأي، إن كان واحدا أو أحد الأدلة، فيعتبر بذلك أحد أعمدة هدم الرأي المعترض عليه وقد استأنف صاحب المعجم الفلسفي الكلام عن الاعتراض في معرض مقارنته بالنقض بقول: الاعتراض هو إقامة الدليل على خلاف ما أقامه عليه الخصم، أو إظهار ما في مقدمات دليل الخصم من خلل يمنع من قبول دعواه. [3]

وبذلك يمكن القول: إن الاعتراض النحوي عبارة عن بسط رأي العالم المراد مناقشته فيه، ثم بسط الأدلة الواردة على بطلانه، وتثبيت الرأي المخالف له سواء كانت تلك الأدلة سماعية أو عقلية، ولما اعتمدت اللغة وبخاصة القواعد على السماع في اكتساب قوتها كان الدليل السماعي أقوى مرتبة من غيره وبخاصة إذا أثبت موردَه أنه من

---

[1] تهذيب اللغة: الأزهري: (عرض).

[2] المعجم الفلسفي، مراد وهبة، 15.

[3] المصدر نفسه.

المضطرد. وبذلك يمكن أن نسمي أركان دراسة العملية الاعتراضية بالآتي:

1- المعترَض عليه، 2- أدلة المعترض عليه، 3- المعترَض به، 4- وجه الاعتراض، 5- أدلة المعترض به، 6- تفنيد الأدلة بالحجة.

أولا: المعترَض عليه: ويمكن وصفه بأنه الحكم أو المفهوم الذي أقره العالم المعترَض عليه، وكان محل اعتراض المعترِض لوجود شبهة ما، إما في صياغته، أو في الدليل المساق لتقريره، أو لوجود سماع يناقضه، أو يشكك في انطباق الحكم عليه.

ثانيا: أدلة المعترَض عليه وهي تلك العلل السماعية أو القياسية التي ساقها المعترَض عليه لإثبات رأيه.

ثالثًا: المعترَض به، هو الوجه الذي يحاول أن يثبته المعترض سواء أكان ماهية أو حكما.

رابعًا: وجه الاعتراض، السبب الذي أدى بالمعترِض للإدلاء برأيه المعارض لرأي المعترَض عليه.

خامسًا: الأدلة المعترَض بها، هي تلك الحجج السماعية أو العقلية التي يقدمها المعارِض لتفنيد رأي المعترَض عليه.

سادسًا: تفنيد الأدلة بالحجة، هذه المرحلة هي الأخيرة في بحث الاعتراض حيث يتم فيها الوقوف على حقيقة أمر هذا الاعتراض، فإما أن يُقرّ رأي المعترض من خلال النظر في أدلته، أو يفند الاعتراض بالأدلة الداحضة، ويكون ذلك من مهمة الباحث في الاعتراض.

الفرع الثاني: نبذة عن المعترَض عليه «ابن هشام[1]» والمعترِض« الحصكفي».

1- التعريف بابن هشام وكتابه مغني اللبيب.

[1] تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة 415/2، وبغية الوعاة 68/2، وشذرات الذهب 191/6، والبدر الطالع400/1، وهدية العارفين465/1، والأعلام147/4، ومعجم المؤلفين163/6، شرح شذور الذهب(1/ 15) الوفيات لابن رافع (2/ 234).

هو أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام، الأنصاري الخزرجي، الحنبلي. ولد في القاهرة في شهر ذي القعدة سنة 708هـ. برع في النحو وألف عشرات الكتب التي تصدرت مكاتب النحاة على مر العصور من بعده، وكانت تلك المؤلفات متنوعة فمنها المختصر التعليمي، ومنها المطول التقعيدي، ومنها الشرح التحليلي، ومن علامة تفوق هذا الأديب البارع أن تصدر الأعلام النحاة من بعده لشرح مؤلفاته وتحشية شروحه ومصنفاته، رحم الله الشيخ الجليل الذي توفّي فِي ذِي الْقعدَة سنة 761هـ فكان ممن ترك علما ينتفع به من بعده أسكنه الله فسيح جناته.

شيوخه:

من مشائخه الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل، وتقي الدين السبكي، وتاج الدين الفاكهاني، ومحمد بن إبراهيم بن جماعة، وشمس الدين بن السراج، وأبو حيان الأندلسي.

تلاميذه:

أخذ عنه العلم تلامذة كثيرون منهم إبراهيم الأميوطي، ونور الدين النابلسي، وابن الفرات، وناصر الدين النويري، وعبد الله بن مفلح المقدسي.

مؤلفاته:

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الإعراب عن قواعد الإعراب، الألغاز، التذكرة، قطر الندى وبل الصدى وشرحه، شرح شذور الذهب، الروضة الأدبية في العلوم العربية، وغير ذلك كثير منها ما أميط اللثام بتحقيقه، ومنها ما ينتظر، ومنها ما ضاع لبعد الحقبة.

كتاب مغني اللبيب:

كتاب في النحو مؤلف على طريقة بديعة ومنهج فريد لم يسبقه إليه أحد، يسميه بعض العلماء تفسير المغني لكثرة استشهاد الشيخ بالقرآن فيه، وتتمثل فرادة التأليف في تقسيمه الذي جانب الطرق المعروفة لتقسيم أبواب النحو في عصره وما قبله، وذلك لأن هدفه كان يختلف عن سابقيه في تأليفه لهذا الكتاب، وهذا ما قرره في مقدمته حيث قال:

« وضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها .» فأهدافه كانت على التوالي:

أن يتتبع فيه مقفلات مسائل الإعراب فيفتتحها.

أن يتتبع معضلات يستشكلها الطلاب فيوضحها وينقحها.

أن يتتبع أغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فينبه عليها ويصلحها.

ولا يخفى على ذي لب ما يحتاجه تحقيق تلك الأهداف من معاناة في جمع المادة وتنقيحها وتبويبها، وبالتالي كان ترتيبه لأبوابه ترتيبا موفقا، وأسلوبه في العرض أسلوبا مثقفا، وشواهده منوعة وإن كان الغالب عليها القرآن، وقد اختصرت ترجمته نظرا لكثرة الدراسات التي كتبت حوله منها:

- كتاب (ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي للدكتور علي فودة نيل)

- كتاب (المدرسة النحوية في مصر والشام) للدكتور عبد العال سالم مكرم/ 352-439.

2- التعريف بالحصكفي وكتابه منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب.

اسمه ولقبه وكنيته:

أحمد بن محمد بن علي بن أحمد بن يوسف الحصكفي الأصل الحلبي المولد الشافعي المذهب الشهير بابن الملا الحصكفي.

مشائخه وآثاره:

درس الشيخ على كوكبة من العلماء الأجلاء جمعهم الغزي في كتابه: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة حيث قال: (قرأ على ابن الحنبلي في مغني اللبيب فما دونه من كتب النحو، وفي شرح المفتاح، وفي المنطق وفي القراءات، والحديث وفي مؤلفاته، وصحب سيدي محمد ابن الشيخ علوان، وهو بحلب سنة أربع وخمسين، وسمع منه نحو الثلث من البخاري، وحضر مواعيده، وسمع المسلسل بالأولية من البرهان العمادي،

وأجاز له، وقرأ بالتجويد على الشيخ إبراهيم الضرير الدمشقي نزيل حلب كثيراً، وأجاز له وذلك في سنة خمس وستين.) [1] واستمر واصفا لحياته العلمية بما في ذلك رحلاته حيث قال:(ورحل إلى دمشق رحلتين، وأخذ بها عن شيخ الإسلام الوالد، وحضر دروسه بالشامية،... وقرأ على النور النسفي قطعة من البخاري، ومسلم، وحضر عنده دروساً من المحلي وشرح البهجة وأجاز له، وقرأ بها شرح منلا زاده على هداية الحكمة على محب الدين التبريزي مع سماعه عليه في التفسير، وقرأ قطعتين صالحتين من المطول والأصفهاني على الشيخ أبي الفتح السبستري، ورحل سنة ثمان وخمسين إلى القسطنطينية، فأخذ رسالة الإسطرلاب عن نزيلها الشيخ غرس الدين الحلبي، واجتمع بالفاضل المحقق السيد عبد الرحيم العباسي، واستجاز منه رواية البخاري فأجاز له) [2]

ومن مؤلفاته شرح على المغني جمع فيه بين حاشيتي الدماميني والشمني سماه منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب، وله أيضا شرح على شواهد السيوطي، ومؤلفات كثيرة في الأدب والبلاغة، كما أن ابن الملا شاعر له العديد من المقاطع الشعرية في الوصف والمدح. [3]

وفاته: ذكر الغزي تاريخين لوفاته وهما 1000هـ، و1003هـ، حيث قال: (توفي في سنة ألف قتله اللصوص في بعض قراه رحمه الله تعالى- ثم تحرر لي من خط الشيخ العلامة عمر العقيبي أنه مات في سنة ثلاث وألف فترجمته في كتاب لطف السمر أيضاً وأبقيت الترجمتين للفائدة.) [4]

---

[1] الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي 3/99-100.

[2] المصدر نفسه .

[3] المصدر نفسه .

[4] المصدر نفسه 3/101.

المبحث الأول

اعتراض الحصكفي على ابن هشام في الكلام والجملة وعلاقة الترادف بينهما

قال ابن هشام في بداية باب تفسير الجملة من كتابه مغني اللبيب: (... الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ "قام زيد" والمبتدأ وخبره كـ"زيد قائم"، وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص، وأقائم الزيدان، وكان زيد قائما، وظننته قائما، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس)[1].

قال الحصكفي تعقيبا على كلام ابن هشام: القول بالترادف ثابت عن كثير من النحاة، بل((ظاهر كلام الأندلسي[2] في شرح المفصل أنه رأي الجميع لقوله: الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان، وهو ظاهر كلام ابن الحاجب أيضاً في مختصره الأصلي حيث عرف الجملة بتعريف الكلام، فقال: (الجملة: ما وقع لإفادة نسبة)[3]، قال الشارح يقصد الشمني: (ومثل هذا لا يعد وهما؛ أي مِن قائله كما زعم المصنف، فإنه اصطلاحٌ عمل به هؤلاء القوم، وتواطؤوا عليه، وما قاله المصنف اصطلاح آخر لقوم آخرين، وليس توهيم هؤلاء أولئك بناء على اعتبار اصطلاحه بأولى من توهيمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح، ولا مشاحّة في الاصطلاح، ونوقش بأن ذلك من باب

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري431/2.

[2] أبو محمد القاسم بن أحمد بن جعفر اللورقي الأندلسي إمام العربية والقراءات والحديث والفقه والنحو أخذ عن أبي الحسن بن الشريك ومحمد بن نوح الغافقي والتاج الكندي وأبي البقاء العكبري وغيرهم، وأخذ عنه العماد البالسي وغيره، من مؤلفاته شرح المفصل، وشرح الجزولية، وشرح الشاطبية . انظر ترجمته في: البغية 250/2 وغاية النهاية 15/2 ،والإعلام 276.

[3] ينظر: بيان المختصر للأصفهاني155/1 في الصدر ((فالجملة: ما وضع لإفادة نسبة)).

الاختلاف في نقل الاصطلاح دون الاختلاف فيه، فتتأتى المشاحة فيه، ويسوغ التوهم.))[1].

مسألة الاعتراض: تعريف الجملة وتعريف الكلام، وهل هما مترادفان أو غير مترادفين؟.

اعترض الحصكفي على ابن هشام عند توهيمه لمن جعل الجملة والكلام مترادفين، وذلك بسرده مجموعة من آراء العلماء في تعريفهما للمصطلحين، والتدليل على أن جلهم اتفقوا على أنهما مترادفان، من أجل أن يثبت عكس ما أثبته ابن هشام، وسوف نسبر أغوار هذين المصطلحين عند مجموعة من العلماء ممن ذكر الحصكفي وغيرهم محاولين إظهار حقيقة الموضوع المتمثلة في كون الجملة والكلام مترادفين أو لا.

ولفهم هذه المسالة يجب أن نحاول سرد تعريفات العلماء المذكورين في نص المعترِض للجملة والكلام، ومحاولة المقارنة بينها وبين تعريف ابن هشام للجملة والكلام.

أولاً- عند ابن هشام.

الكلام: القول المفيد بالقصد.

الجملة: لم يحد ابن هشام الجملة، وإنما استعمل نوعا آخر من التعريف وهو التعريف بالمثال، حيث يقول: الجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قام زيد)، والمبتدأ مع خبره كـ(زيد قام)، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: (ضُرِبَ اللص)، و(أقائم الزيدان)، و(كان زيد قائماً)، و(ظننته قائماً).

ثانيا- عند اللورقي [666هـ] وأشار إليه الحصكفي بلقبه « الأندلسي»: الكلام: «إنَّ الكلامَ موضوعٌ على الجمل المفيدةِ... قالوا وإنَّما اشترطَ في الكلامِ الإفادةِ؛ نظرًا إلى الأصل المشتقّ منه، وذلكَ أنَّه مُشتَقٌّ من الكلم[2]، وهو التأثير[3]؛ لأنَّه إنْ كان حسنًا

---

[1] حاشية الشمني على مغني اللبيب، الشمني، 116/2.

[2] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، 41/1.

[3] قال الرضي في شرحه على الكافية: "وقيل إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم، وهو الجرح،

أثَّرَ في النَّفسِ فرحاً وانبِساطا، وإن كان قبيحًا أثَّر فيها همًّا وانقباضا.» [1]، ولم يجعل للجملة حدًا مفهوما.

ثالثًا– عند الزمخشري [ت:538هـ]:

لكلام في المفصل: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو: قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة.»[2]

– الجملة في المفصل: مرادفة للكلام.

– الجملة في المختصر الأصولي: ورد في صدر شرح المختصر للأصفهاني ما نصه: «الْمُرَكَّبُ جُمْلَةٌ وَغَيْرُ جُمْلَةٍ. فَالْجُمْلَةُ: مَا وُضِعَ لِإِفَادَةِ نِسْبَةٍ، وَلَا يَتَأَتَّى إِلَّا فِي اسْمَيْنِ، أَوْ فِي فِعْلٍ وَاسْمٍ، وَلَا يَرِدُ " حَيَوَانٌ نَاطِقٌ " وَ " كَاتِبٌ " فِي " زَيْدٌ كَاتِبٌ " ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُوضَعْ لِإِفَادَةِ نِسْبَةٍ، وَغَيْرُ الْجُمْلَةِ بِخِلَافِهِ، وَيُسَمَّى مُفْرَدًا أَيْضًا.»[3].

رابعًا– عند ابن الحاجب في الكافية:

«الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين، أو في فعل واسم»[4]، ولا نجد كبير فرق بين حد الجملة وحد الكلام، وبخاصة بعد حصر الكلام فيما حصر.

ثم نقل الحصكفي قول الدماميني في أن الاختلاف بين ابن هشام وغيره في

=لتأثيرهما في النفس، وهو اشتقاق بعيد". شرح الرضي:20/1، وانظر أيضاً: الخصائص:13/1، شرح المفصل لابن يعيش:21/1.

[1] شرح المفصل للورقي، 172 وما بعدها.

[2] المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري 23.

[3] بيان المختصر للأصفهاني 152–156.

[4] شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي 31/1.

مفهوم الجملة والكلام إنما هو اختلاف مصطلحي، ولا مشاحة في المصطلحات، وبالتالي لا يحق لابن هشام أن ينعت مخالفيه بالوهم اعتمادا على مصطلحه دون اعتبار لمصطلحهم، ثم نوقش بأن الظاهر أن الاختلاف في نقل الاصطلاحات، وليس في الاصطلاحات نفسها لذلك يصح التوهيم، فالوهم يحدث في حالة التباس مفهوم مصطلح مع مفهوم مصطلح آخر، هذا رأي المناقش، ولكي نقف على حقيقة الأمر لا بد من الوقوف على معنى الكلام والجملة عبر تاريخ التأليف النحوي، وقبل ذلك علينا معرفة الأصل اللغوي(الدلالي) للكلمتين قبل انتقالهما للتعبير عن جنس تعبيري معين جديد.

المعنى اللغوي للكلام والجملة:

أولا: المعنى اللغوي للكلام، ويعني في اللغة كما قال صاحب الصحاح:« اسم جنس يقع على القليل والكثير.»[1]، وقال صاحب المصباح المنير في غريب الشرح: «الْكَلَامُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنْ أَصْوَاتٍ مُتَتَابِعَةٍ لِمَعْنًى مَفْهُومٍ... قَدْ حَكَى بَعْضُ الْمُصَنِّفِينَ أَنَّ الْكَلَامَ يُطْلَقُ عَلَى الْمُفِيدِ وَغَيْرِ الْمُفِيدِ قَالَ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ هَذَا كَلَامٌ لَا يُفِيدُ وَهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَتَأْوِيلُهُ ظَاهِرٌ.»[2]، وقد اختلط الأمر على كثير من المعجميين لأنهم أوردوا معاني الكلام الاصطلاحية، وأهملوا الأصل اللغوي له، وبالتالي لم تكن جديرة بالذكر.

وبالتالي فإن الأصل الوضعي للفظ "كلام" هو اسم جنس للأصوات التي يصدرها الإنسان سواء كانت كثيرة أو قليلة مفيدة أو غير مفيدة، ولكن لا يقصد بعدم الإفادة تلك الأصوات التي يصدرها الإنسان جراء حركات أعضاء جسمه من فرقعة الأصابع مثلا، أو صرصرة الأضراس أو الزراط، أو غيرها، ولكن يقصد بها طبعا تلك التي يصدرها من

---

[1] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، [مادة: ك ل م].

[2] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، [مادة: ك ل م].

خلال جهاز نطقه بطريقة منتظمة معبرة عن أغراض مقصودة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا الجذر يشترك في الأصل مع الكلم الذي يعنى به الجرح المؤثر في الجسم، إذن التأثير جزء من المعنى.

المعنى اللغوي للجُملةُ:

جماعة كلِّ شيءٍ بكمالِه من الحساب وغيره، وأجملت له الحِساب والكلام من الجُملةِ[1]، وهي: واحدة الجُمَلِ[2]، وأَجْمَل الشيءَ: جَمَعه عن تفرقة[3]، والجملة: جماعة كل شيء، ويقال: أخذ الشيء جملة و باعه جملة متجمعا لا متفرقا[4]، وكأَن الحَبْل الغليظ سمي جُمَالة؛ لأَنـها قُوىً كثيرة جُمِعت فأُجْمِلَت جُمْلــة، ‹‹ولعل الجُمْلــة أخذت من جُمْلة الحبال››[5]، وفي التنزيل قال الله تعالى: ﴿لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾[6]، بذلك يتضح أن كلا اللفظين: الكلام والجملة دلالته تجمُّع لمفرَّق، غير أن الأول تجمع لأفراد جنسه دون اعتبار لحدوث فائدة مفترضة من ذلك التجمع، أما الثاني فإن أصل وضعه يدل على التجمع المفيد فائدة مفترضة، أي: ما يوحي بزيادة الزخم والقوة في المجموع بها.

المعنى الاصطلاحي للكلام والجملة:

قبل أن نتعرض لهذا الموضوع يجب أن نعرف أن العلماء كانوا فيه على مذهبين: الأول مجموعة منهم لم يفرقوا بينهما، وجعلوا لهما مصطلحا واحدا يطلقونه،

---

(1) العين، الخليل بن أحمد:: (جمل).

(2) الصحاح، الجوهري،: (جمل).

(3) لسان العرب، ابن منظور: (جمل)

(4) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون: (جمل)

(5) تهذيب اللغة، الأزهري: (جمل).

(6) من الآية: 32 من سورة الفرقان.

فيريدونهما على السواء، وبمعنى آخر أنهم جعلوهما مترادفين، وهذا ما أنكره ابن هشام، ومجموعة أخرى جعلوا للكلام اصطلاحا، وللجملة اصطلاحا آخر، وهؤلاء الذين تقمص ابن هشام رأيهم، واعترض الحصكفي على توهيمه لغيرهم، وإثبات الرأي المخالف لهم وذلك بالتذكير برأي بعضهم، ونقل الاعتذار عن الاختلاف بينهم- في أغلبهم يجعلون الكلام أعم من الجملة، وسنورد في هذه المساحة آراء جميع الأطراف؛ ليجلو الأمر.

أولا: من لم يتعرض لذكر الجملة في تناوله لشرح الكلام.

- **سيبويه [ت180هـ]:**

أول العلماء الذين لم يفرقوا بين المصطلحين سيبويه حيث قال: ‹‹هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم، فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً، وهو الحد، لأنك تريد أن تعمله، وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيد عمراً، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل. وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قدمت الاسم، فهو عربيٌ جيد كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: زيداً ضربت، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في ضرب زيد عمراً، وضرب عمراً زيد، فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به، فإنما قلت عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء››[1]. يتحدث سيبويه في النص السابق عن الجملة فعلية واسمية وما الداعي لإعمال أحدهما وتقديم أحدهما على الآخر، وقوله في بداية الحديث: ‹‹ هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم››. يُشعر بأنه يتحدث عن الكلام؛ لأنه استخدم التذكير، كما أنه في ناحية أخرى من الكتاب يتحدث عن الصواب والخطأ في التركيب وينسب ذلك

[1] الكتاب، سيبويه، 16/1 .

كله للكلام فنراه يقول: ‹‹ ولا يحسُنُ في الكلام أن يَجْعَلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسم ولا يَذْكُرَ علامةَ إِضمارِ الأوّل حتى يَخرج من لفظِ الإِعمال في الأوّل ومن حالِ بناء الاسم عليه ويَشْغَلَه بغير الأوّل حتى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنّه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيفٌ في الكلام. قال الشاعر، وهو أبو النجم العِجْليّ:

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى علّى ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَعِ››[1]

أما لفظ الجملة فلم يستخدمه سيبويه بالمعنى المصطلحي فيما أعتقد، فقد وردت كلمة جملة في كتاب سيبويه أربع مرات لم يكن يعني فيهن المعنى الاصطلاحي لها مطلقا وهي على التوالي:

1- في الجزء الأول ص217 حيث قال: ومما أُجرِى مجرى " الأبد " والدَّهر واللَّيل والنهار: المحرَّمُ وصَفَرٌ " وجُمادَى "، وسائرُ أَسماء الشُّهور إلى ذي الحجة؛ لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعِدّة أيّام.

2- في الجزء الثالث (3/ 119) حيث قال: جملة هذا الباب أنَّ الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنَّه في معنى إذ، فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ. وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلاَّ إلى الأفعال؛ لأنه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلاَّ إلى الأفعال.

3- الجزء الثالث ص208 حيث قال: فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف؛ فإن سميته باسمٍ في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف. فهذه جملة هذا.

4- الجزء الرابع ص16 حيث قال: ومما جاءت مصادره على مثالٍ لتقارب المعاني قولك: يئست يأساً ويآسةً وسئمت سأماً وسآمةً، وزهدت زهداً وزهادةٌ. فإنما جملة هذا لترك الشيء.

---

[1] نفس المصدر:85/1 .

- **ابن الحاجب**[646هـ]

لم يتعرض ابن الحاجب لتعريف الجملة، وعرف الكلام بقوله: «ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلاّ في اسمين، أو فعل واسم»[1]، ومن خلال هذا التعريف نجده أدخل الجملة في الكلام؛ لأنه اشترط الإسناد الذي هو من خصائص الجملة.

ثانيا: القائلون بترادف المصطلحين:

- **ابن جني[ت392هـ]:**

قارن بين الكلام والقول، فخرج بنتيجة أن القول أعم من الكلام، والمهم في قوله أنه لم يفرق مطلقا بين الكلام والجملة؛ بل جعلها إياه، حيث قال: ‹‹أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل››[2]. وكذلك جعل القول التام مرادفاً للجملة حيث قال: ‹‹وأما القول فأصله أنه كل لفظ مَذَلَ به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة، وما كان في معناها، من نحو صهٍ، وإيهٍ... فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً...›› [3]. ويفهم من كلام ابن جني اقتصار معنى الجملة على المفيد من القول أو الكلام.

- **عبد القاهر الجرجاني [ت471هـ]:**

لم يفرق بين مصطلح الكلام، ومصطلح الجملة، غير أنه زاد شرط الائتلاف بين الكلمات لتكون جملة وكلاما؛ لأن‹‹ الواحد من الفعل والاسم والحرف يسمى كلمة، وإذا ائتلف منهما اثنان فأفادا، نحو: خرج زيد، سمي كلاماً، وسمي جملة››[4]. وشرط الائتلاف هنا يؤدي بالضرورة إلى شرط الإفادة فلا يتحقق الأول إلا بالثاني، حيث تكمن

---

[1] شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي،33/1.

[2] الخصائص، ابن جني، 17/1.

[3] المصدر نفسه.

[4] الجمل، الجرجاني 4.

الفائدة بالائتلاف وغيره، ولكن لا يكون الائتلاف إلا مضنة الفائدة الجزلة التي تزيد الكلام رونقًا.

- **الزمخشري**[538هـ]،

قال في مفصله: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك. أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة.»[1]، وقال في الأنموذج: « الكلام مؤلف إما من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر، نحو: زيد قائم، وإما من فعل واسم، نحو: ضرب زيد، ويسمى كلاما وجملة.» [2]، والملاحظ أن الزمخشري استخدم قيد التأليف كما استخدمه قبله الجرجاني، ولا غرابة فكلاهما بصنعة البلاغة مشتغل.

ثالثا: القائلون باختلاف الكلام عن الجملة.

1- المبرد [ت285هـ]:

أول من فرق بين الكلام والجملة مصطلحياً تقريبا المبرد [ت285هـ]، فهو لم يشترط الإفادة في الكلام فقال:‹‹ فالكلام كله: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام عربيّا كان أو أعجميّا من هذه الثلاثة››[3]، واشترطها مع التركيب في الجملة حيث قال:‹‹ وإنما كان الفاعل رفعاً؛ لأنه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة لمخاطب››[4]، **والرماني** [384هـ]، فرق أيضا بين الجملة والكلام في كتابه الحدود، حيث جعل الجملة:« الْجُمْلَة هِيَ المبنية من مَوْضُوع ومحمول للفائدة.» [5]،

---

(1) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري 15.

(2) الأنموذج، جار الله الزمخشري، 15.

(3) المقتضب، المبردت 3/1.

(4) المصدر نفسه 8/1.

(5) رسالة الحدود، أبو الحسن الرماني، 68.

والكلام: « مَا كَانَ من الْحُرُوف دَالا بتأليفه على معنى.» [1]، لا يخفى انتماء الحدين للمنطق، ولكن لا بأس في الاستئناس بهما، من أجل بيان تطور التفكير اللغوي في القرن الرابع.

- **الرضي الأستراباذي** [686هـ]:

أما الرضي الأستراباذي [686هـ] ففرق أيضا بين مصطلحي الجملة والكلام، إذ أن الجملة عنده ‹‹...ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، أو سائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه،»[2]، « والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس››[3]، فليست كل جملة كلاماً، وأي كلامٍ تضمن إسناداً يمكن أن يكون جملة أفاد معنى مستقلاً أو لم يفد- حسب رأيه- وعليه فهي أعم منه. فيشترط فيهما الإسناد الأصلي، ويخصص الكلام بالقصد دونها، ويضمنه الإسناد، ويمكن أن نفهم من كلامه أن الجملة يشترط فيها الإسناد بين ركنيها، ولكن قد لا تتم الإفادة منها وحدها؛ بل لا بد أن تنضم إليها جملة أخرى أو أكثر حتى نصل إلى ما يمكننا أن نطلق عليه مصطلح كلام مفيد.

- **ابن هشام الأنصاري** [762هـ]:

ابن هشام الأنصاري [762هـ] عرف الكلام بأنه: «... القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه»، وعرف الجملة بأنها:« عبارة عن الفعل وفاعله كـ "قام زيد" والمبتدأ وخبره كـ "زيد قائم" وما كان بمنزلة أحدهما نحو "ضرب اللص" و"أقائم الزيدان" و"كان زيد

---

[1] رسالة الحدود، أبو الحسن الرماني، 74.

[2] الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، 33/1.

(3) المصدر نفسه.

قائما" و"ظننته قائما"»[1]، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين عنده، وهذا الرأي متطابق مع رأي الرضي، فكلا الرأيين مبني على جعل كل إسناد بين فعل وفاعل، أو بين مبتدأ وخبر جملة استقلت بهذا الإسناد ودلَّت على معنى خاص، أو كانت ضمن تركيب جملي أكبر دون تقييد بالإفادة، فسوغ لهما ذلك التفريق بين مصطلحي الكلام والجملة، فجعلوا الكلام ما أفاد معنى مستقلاً مفيداً فائدة يحسن السكوت عليها، أما الجملة فاقتصروا في حدها على الإسناد لبنة ركنيها فقط دون شرط الإفادة التامة [2].

و مما سبق يمكن أن نقرر أن الجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية[3]، وربما كانت الجملة الخلية الحية الأولى في جسم اللغة[4]، فالجملة تمثل المادة الخام التي يتكون منها الكلام المفيد؛ لأنه عبارة عن كلمات متآلفة في جمل، وجمل مؤلِّفة لعبارات، وعبارات مكونة لنص، ونصوص موصلة لفِكَر من المبدع للمتلقي، فيمكن إذاً أن نعد الجملة هي الخلية الأولى المكونة للكلام المفيد، ولكي تكون هذه الخلية لبنة ناجعة في البناء الكلامي، يجب أن يكون الإسناد أساساً لها، وفي نفس الوقت لا يضير تطويلها بما هو متمم للمعنى المطلوب توضيحه أصلاً حال تركيبها، ما دام لا يخل بالإسناد بين ركنيها، وبهذا يتبين التوافق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للجملة، ومن ناحية أخرى لا يمكن أن نلغي تماما وصف الوهم الذي أطلقه ابن هشام؛ لأنه يرى أن الجملة لوحدها لا تكون معبرة عن معنى تام مفيد؛ بل يرى أن الإفادة الحقة التي ترتاح إليها نفس المتكلم لا بد أن تتكون من تآلف مجموعة من المسندات المتكونة في هيئة جمل، مشيراً بتوهيمه هذا إلى ضرورة الربط في ذهن المبدع والمتلقي بين الجملة المذكورة(المنطوق بجزأيها، أو أحدهما) والجملة التي سببت في ذلك ربطا حقيقيا، ونحتاج إلى مثال لتوضيح ذلك، عندما نسمع أحدهم يقول:

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، 431/2.

[2] ينظر: بناء الجملة العربية، 29 .

[3] ينظر: الفعل زمانه وأبنيته،201.

[4] ينظر: بناء الجملة العربية، 29 .

نعم. ويسكت لا ترتاح النفس إلى (نعم) هذه، إلا إذا سمعنا الجملة التي أحدثت هذه الإجابة، مثل: أَكَمُلَ المبحث؟ فتكون الإجابة: نعم.

المبحث الثاني

اعتراض الحصكفي على ابن هشام في الفرق بين الجملة والكلام في الخصوص والعموم.

قال ابن هشام ذاكرًا قول صاحب المفصل: «... فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام» قال الحصكفي: (فإنه [ابن هشام] لا يشترط بالجملة الإفادة، وما لا اشتراط فيه أعم مما فيه الاشتراط، ولا يخفى ما في تعبيره بالصواب في هذا القول من الإشارة إلى حال مقابله، وأنا لا أرى ذلك صواباً لقوة المأخذ من الطرفين.

هذا الاعتراض تابع الاعتراض الأول، غير أن وجه الخلاف هنا في علاقة الجملة بالكلام من حيث العموم والخصوص انتصارًا من الحصكفي للزمخشري، ولنفهم هذه الإشكالية لا بد أن نبين تعريف الجملة عند الاثنين؛ ابن هشام والزمخشري.

أما الزمخشري[538هـ]، فقال في مفصله: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك. أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة.» [1]

وأما ابن هشام فقد عرف الكلام بأنه: « القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه»، وعرف الجملة بأنها:« عبارة عن الفعل وفاعله كـ"قام زيد والمبتدأ وخبره كـ زيد قائم وما كان بمنزلــة أحدهـما نحو ضرب اللص و أقائــم

[1] المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري 15.

الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما.»[1]

الظاهر من النصين السابقين أن الزمخشري يعتبر الكلام والجملة شيئا واحدا؛ وهذا الذي جعل ابن هشام يعترض عليه ويجعل رأيه غير صائب، الأمر الذي جعل الحصكفي ينتقده لقوة المأخذ من الطرفين، يقصد القائل أنهما مترادفتين الزمخشري، والقائل الكلام أخص من الجملة ابن هشام، غير أن المتمعن في تعريف الزمخشري يلاحظ فهما آخر لعبارته قد يكون محتمَلا على بعده حيث إنه اشترط في الكلام والجملة التركيب والإسناد، وكأنه جمع الشرطين على نية تفريقهما، فمعلوم بالضرورة أن التركيب يكون في الجملة وغير الجملة سواء كان غير الجملة مفردات أو جمل، أما الإسناد فهو خاصية لازمة حقيقة في الجملة، ثم حصر الزمخشري الإسناد في الأمثلة التي ساقها أو ما كان على شاكلتها وذلك بتقديمه قيد (ولا يتأتى)، ثم أردف بعد الانتهاء من التمثيل عبارة(وتسمى جملة)، وكأنه يقصد تلك الأمثلة لا الكلام، إذ لو كان يقصد الكلام لكان حقه أن يستخدم ياء المضارعة بدل التاء (ويسمى جملة)، وبالتالي فلا أرى ضرورة لتخطئة الزمخشري؛ لأنه فرق كما أسلفنا بين الجملة والكلام تفرقة أدق من ابن هشام مستخدما مفردة دلت على حقيقة الكلام وهي (التركيب)، وأخرى دلت على حقيقة الجملة(إسناد) في أسلوب مرتب واضح دون تعقيد. مع تزيين المعنى بالأمثلة، وهو ديدن النحاة، وأعتقد أن الزمخشري فاق ابن هشام في عبارته هذه؛ لأنه تلمس سلاسة العبارة ودقة الألفاظ، وهرب من التكرار الممل والاختصار المخل، ولا غرابة في ذلك فهو البلاغي المفوه.

أما ابن هشام فقد كرر كلام ابن مالك في تعريفه للكلام؛ يقول ابن مالك في ألفيته: كلامنا لفظ مفيد كاستقم. غير أنه استبدل مثال ابن مالك بعبارته: (بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه)، وعرف الجملة بذكر جنسيــها من خلال

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، 431/2.

التمثيل على كل واحد منهما.

وقول ابن هشام: «ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، وجملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.» وما بُني عليه من أن الجملة أعم من الكلام؛ لأن شرطه الإفادة ولا يشترط فيها، فإن الزمخشري قد اشترط في الجملة الإسناد كما أسلفنا، واشترط في الكلام التركيب الذي يمكن تفسيره بالإفادة إذ هي مظنته، وبالتالي فإن الجملة أخص من الكلام لا أعم منه؛ لأن الإسناد لا يكون إلا بين مخبر به ومخبر عنه، أو بين محكوم به ومحكوم عليه، والكلام لا بد أن يتألف من جملة واحدة أو مجموعة من الجمل، وذلك على اعتبار أن ما يُتوهم أنه جزء من كلام هو كلام محذوف بعضه لوجود قرينة دالة عليه، كما أن جملة الشرط وجملة الجواب لم يحتاجا إلى بعضهما احتياجا ملصِقا لهما ببعضهما إلا بدخول أداة الشرط على أولاهما، وأن جملة الصلة ما كانت لتكون غير مفيدة إلا بعد دخول الموصول عليها واتصالها به بصفة لازمة حتى صارت معه كالكلمة الواحدة التي لا يفيد جزؤها على جزء معناها المراد من تركيبها معه، وكل ذلك يعد من تركيب الكلام الذي أشار إليه الزمخشري في قوله: الكلام هو المركب من كلمتين... ولا يخفى أنه قد يقصد بإحدى الكلمتين جملة وهذا طريق العرب في بعض كلامها، إذ يطلقون كلمة ويقصدون بها كلاماً، قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ [23 \ 100] والله أعلم.

خاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، انتهيت بعون الله من هذا البحث الذي كان محوره الأساس يتمركز حول رأيي شخصيتين نحويتين فذتين، اعترض الشارح منهما على قولين من أقوال المصنف الذي يشرح مصنفه، وكان الاعتراض بالحجة والدليل وترتيب النتائج على المقدمات، وبكل احترام وتبجيل، فحاولت التجرد ونقلت الأقوال بأمانة وناقشتها بموضوعية، فكانت الاستفادة جمة والرحلة ممتعة، وأحسب أني أخلصت النية لله واحتسبت الأجر منه جزيلا لأهديه لروح والدي الذي لم

يفارقني طيفه بعد انقضاء أجله، فإن كان صوابا فبتوفيق الله، وإن غيره فمن نفسي. ولله الحمد والمنة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

- الأنموذج، جار الله الزمخشري، تح: سامي بن محمد المنصور، ط1، 1420هـ-1999م.
- بناء الجملة العربية، محمد جماسة عبد اللطيف.
- بيان المختصر للأصفهاني ت: 749هـ، تح: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط1، 1406هـ / 1986م.
- تهذيب اللغة، الأزهري.
- الجمل، الجرجاني.
- حاشية الشمني على مغني اللبيب، الشمني، د.ط، د.ط.
- الخصائص، ابن جني، تح محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- رسالة الحدود، أبو الحسن الرماني المعتزلي، ت: 384هـ، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، 1398 هـ، جامعة قاريونس.
- شرح المفصل للورقي، رسالة ماجستير غير مطبوعة، إعداد: د. مصباح عبد السلام رمضان، قسم اللغة العربية وآدابها كلية آداب الخمس.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت،ط4، 1407هـ
- المعجم الفلسفي، مراد وهبة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 1998م.
- العين، الخليل بن أحمد.
- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي.
- الكتاب، سيبويه، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.

- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، المؤلف: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى: 1061هـ)، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418 هـ - 1997 م.
- لسان العرب، ابن منظور.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، ت 770هـ، المكتبة العلمية ، بيروت.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري،[761هـ]، المكتبة العصرية، بيروت، ط1999،1م.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري جار الله ت: 538هـ، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1،1993.
- المقتضب، المبرد، ت:285هـ، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

الفهرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	الافتتاحيـــــــــــــــة		5
2	الحركات أبعاض حروف المد واللين	أ. جبريل محمد عثمان	6
3	التفكير الإيجابي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية (لدى عينة من الشباب الليبيين)	د/ميلاد عبد القادر محمد فنته	21
4	أثر التلوث البصري في التأثير على جمالية المدينة "مدينة زليتن كنموذج"	أ/ فرج مصطفي الهدار	60
5	الاحتجاج بالحديث الضعيف	د/أحمد عبد السلام ابشيش	84
6	مفهوم الخيال عند سارتر	د. نور الدين سالم ارحومة قريبع	103
7	الأَحْكَامُ النَّحْوِيَّةُ المُتَعَلِّقَةُ بِالمَوصُولَاتِ الحَرْفِيَّةِ	د. علي محمد بن ناجي	130
8	القيم الدلالية للفصل والاعتراض	د. عبدالله محمد الجعكي	174
9	الأبعاد الاجتماعية والثقافية لتنمية ثقافة الحوار في التعليم الجامعي الليبي دراسة ميدانية "جامعة مصراتة أنموذجا"	د. سليمة عمر علي التائب	190
10	العوامل الخمس الكبرى للشخصية وعلاقتها بجنوح الأحداث	د/أحمد علي الحويج	211
11	تقدير الجريان السطحي بحوض وادي جبرون باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد	د. رجب فرج سالم اقنيبر	245

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
12	جهود المجامع اللغوية العربية في وضع المصطلحات العلمية	الطاهر عمران جبريل	286
13	استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في تحديث الخرائط الورقية (الخرائط الجيولوجية كنموذج)	د / على عياد الكبير	318
14	ظاهرة القلب الصوتية بين القدامى والمحدثين	د/ عز الدين أحمد عبد العالي	343
15	القول المهم في اعتراض الحصكفي على تعريف ابن هشام للجملة والكلام وأيهما أعم	د. محمد سالم العابر	358
16	حوادث المرور في ليبيا والأضرار الناجمة عنها	د/ مفتاح ميلاد الهديف	383
17	Fuzzy Complex Valued Metric Spaces	أ / فاطمة مصطفى اميمن أ/سعاد مفتاح عبد الرحمن	305
18	Academic Difficulties In Learning Among Undergraduates In Universiti Sains Islam Malaysia	د. مفتاح محمد أبو جناح	418
19	Some Applications Of A Linear Operator To A Certain Subclasses Of Analytic Functions With Negative Coefficients.	Aisha Ahmed Amer Rabeaa Abd Allah Alshbear Nagat Muftah Alabbar	441
20	الفهرس		455

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث المكتوب باللغة العربية بملخص باللغة الإنجليزية ، والبحث المكتوب بلغة أجنبية مرخصا باللغة العربية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأوليات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.

2- The research articles or manuscripts should be original, and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal, or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.

3- The research article written in Arabic should be accompanied by a summary written in English.

And the research article written in English should also be accompanied by a summary written in Arabic.

4- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.

5- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.

6- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.

2- The accepted research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.

3- The published articles represent only the authors viewpoints.